"ثورات الربيع العربي"

مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي

أشغال الندوة الدولية التي نظمتها مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية
حول إدارة الأزمات بتعاون مع مؤسسة "هانس سايدل" الألمانية؛ والمركز العلمي العربي
للدراسات والأبحاث الإنسانية وهيئة المحامين بمراكش؛ يومي 22 و23 مارس 2013
بكلية الحقوق في مراكش بالمملكة المغربية

تنسيـــق:

د. إدريس لكريني

سلسلة المؤتـمـرات والنـدوات، العدد 43 / 2013

عنوان الكتاب:

"ثورات الربيع العربي"

مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي

تنسيق:

د. إدريس لكريني

الطبعة الأولى 2013م

رقم الإيداع القانوني:

2013 MO 3044

ردمك:

978- 9981- 00- 091- 9

المطبعة والوراقة الوطنية
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA
Rue Abou Oubaida, Cité Mohammadia, Marrakech
Tél : 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91
Fax : 05 24 30 49 23 • E-mail: iwatanya@gmail.com

رؤى في مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل النظام السياسي الجديد: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

د. معتوق على عون

جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم بزليتن في ليبيا

مقدمة

كان الوضع الاقتصادي في ليبيا قبل اكتشاف وتصدير النفط يوصف بالاقتصاد المأساوي من قبل خبراء الاقتصاد، ومع تصدير النفط في بداية الستينيات تغير وضعه وأصبح يسير نحو الأفضل بالرغم من بطئه بسبب قلة الخبرات الوطنية، وبالرغم من البلاد قد شهدت تنفيذ مجموعة من الخطط التنموية متمثلة في (الخطة الثلاثية 1973-1975، والخماسية 1976-1980، والخماسية الثانية 1981-1986.)، إلا أنها لم ترق بالبلاد إلى الوضع المأمول، وظل الاقتصاد الليبي يعانى من غياب رسم خطة تنموية واضحة المعالم وأصبح يعتمد على التخطيط العشوائي وتنفيذ بعض المشاريع بشكل غير متوازن جغرافيا، ولعل أكبر علامة سلبية رافقت الاقتصاد الليبي وعرقلت تقدمه وتطوره هو سيطرة القطاع العام سيطرة شبه مطلقة على إدارة وتسيير جميع الأنشطة الاقتصادية، وبالرغم من محاولات إشراك القطاع الخاص في السنوات الأخيرة للمساهمة في بعض الأنشطة الاقتصادية إلا أنه اقتصر على نشاطات محدودة مع وضع قيود على تطوره إلى جانب انتشار البيروقراطية الأمر الذي لم يساهم في نجاحه بشكل إيجابي يمكن أن يقارن بالدول المتقدمة، وبالتالي فإن هذا البحث يهدف بشكل رئيسي إلى إلقاء الضوء على عيوب ونقاط ضعف الاقتصاد الليبي عن طريق تحليل وضعه الراهن من أجل محاولة الوصول إلى رسم حلول جذرية كقاعدة رئيسية يمكن الانطلاق منها لرسم خطط تنموية جديدة تساهم في بناء الوطن.

أولا- مشكلة الدراسة

إن مشاكل الاقتصاد الليبي والتي تعتبر كلها تراكمات لسلبيات الماضي تعتبر تحدى حقيقي أمام بناء ليبيا الجديدة التي تسعى لبناء اقتصاد متنوع وأكثر حرية وانفتاح وبالتاي فإن حصر تلك المشاكل يعتبر خطوة أولى نحو تغير الهيكل والشكل الحالي لهذا الاقتصاد والتحول به نحو الأفضل.

ثانيا- فرضية الدراسة

تفترض الدراسة بأن الاقتصاد الليبي يمكن أن يحقق تغيرا جذريا وأن يكون له مكانه محترمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في حالة ما تم إحداث تحولات جذرية في وضعه الراهن والتي يمكن تنفيذها على المدى الطويل ويتمثل أولها في إيجاد بدائل للنفط كمصدر وحيد للدخل عن طريق تنويع مصادر الدخل الذي يتأتى بتنويع الاقتصاد المحلي، إضافة إلى فتح الفرصة أمام القطاع الخاص المحلى والأجنبي للمشاركة في بنائه، وتبنى مبدأ اقتصاد المعرفة ، ورسم سياسة علمية تتبنى مبدأ تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل، وتبنى مبدأ التنمية المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية وخاصة القابلة للنفاد منها.

ثالثا- أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة التي سيشكلها الاقتصاد الليبي مستقبلا في بناء ليبيا الجديدة التي تختلف اختلافا كليا عن ليبيا الماضي, حيث تفتح هذه الدراسة المتواضعة الباب أمام المهتمين بالاقتصاد الليبي لكي يقوموا بتكثيف جهودهم من أجل الكشف عن مزيد من المشاكل و العراقيل التي تحد من تقدمه وإيجاد الحلول المناسبة لها وتقديم اقتراحاتهم وتصوراتهم لمستقبله، إضافة إلى أن هذه الدراسة هي بمثابة مساهمة متواضعة تهدف إلى إثراء المكتبة العلمية الليبية بالمعلومات المتعلقة بالاقتصاد الليبي للاستفادة منها من قبل الآخرين.

رابعا- لمحة جغرافية

تقع ليبيا فلكيا بين دائرتي عرض 45. 18 و 57. 32 درجة شمالا، وجغرافيا في شمال قارة إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، ويحدها من الشرق

مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس. يبلغ عدد سكانها 6.597 مليون نسمة. ومساحتها 1.740.000 كيلومتر مربع، وتحتل المرتبة السابعة عشر عالميا، والرابع إفريقيا من حيث المساحة. كما إنها تملك أطول ساحل إفريقي على البحر المتوسط بطول 1.955. ويمكن تحديد ثلاثة نطاقات تضاريسية في الأراضي الليبية وهى نطاق السهول الساحلية التي تتميز و باستوائها وقلة انحدارها و باتساعها في غرب البلاد ويأتي إلى الجنوب منها نطاق المرتفعات الشمالية التي تتسم بعدم ارتفاعها الذي لا يتجاوز 750 متر في غرب البلاد ثم يأتي النطاق الصحراوي في الأجزاء الجنوبية الذي يضم مجموعة من الهضاب والأحواض والجبال الجنوبية الذي يتجاوز ارتفاعها عن 1900 متر إضافة إلى مجموعة من الأودية الجافة.

خامسا- مقومات النشاط الاقتصادي

1- المناخ والأرض

يمكن التمييز بين ثلاثة أقاليم مناخية في ليبيا و يتمثل أولها في إقليم المناخ شبه الرطب وينحصر في مساحة محدودة جدا في مرتفعات الجبل الأخضر في الشرق والجبل الغربي في الغرب، والثاني الإقليم شبه الجاف الذي يتمثل في مناطق السهول الساحلية، بينما يتمثل الثالث في الإقليم الجاف الصحراوي الواقع الي الجنوب من الإقليم الثاني. ويتراوح المعدلات السنوية للأمطار ما بين 10 ملم في الجنوب إلى 600 ملم في الأجزاء الشرقية والى أكثر من 300 ملم في الأجزاء الغربية. وعموما لا يزيد المعدل السنوي لسقوط الأمطار عن 100 ملم فوق أكثر من 90% من الأراضي الليبية وتتميز الأمطار بتذبذبها السنوي، وعدم انتظام سقوطا على مدار السنة مما يؤثر تأثيرا سلبيا على النشاط الزراعي والرعوي والعمراني وعلي تغذية المخزون الجوفي للمياه الجوفية، وترتفع الحرارة صيفا وخاصة على الأجزاء الجنوبية وتنخفض شتاء بشكل ملحوظ وتسجل أدنى معدل شهري لها في شهر يناير وأقصاها في شهر أغسطس (1).

2- الثروات الطبيعية

يمكن تقسيم الثروات الطبيعية بليبيا إلى (2):

2-1- النفط والغاز

يتمثل التوزيع الجغرافي لهذه الموارد في مناطق حوض خليج سرت وحوض غدامس ومنطقة الجرف القاري بالشمال الغربي. ويشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و 60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الجدول (1) إنتاج واحتياطي واستهلاك ليبيا من النفط والغاز.

جدول (1) وضعية النفط والغاز في ليبيا

الموضوع	الكمية
احتياطي النفط المؤكد (تقدير 2007)	41.5 مليار برميل
معدل إنتاج النفط (تقدير 2006)	1.8 مليون برميل في اليوم
استهلاك النفط (تقدير 2006)	284000 برميل في اليوم
صافي النفط المصدر (تقدير 2006)	1.525 مليون برميل في اليوم
قدرة تكرير النفط (تقدير 2006)	0.378 مليون برميل في اليوم
احتياطي الغاز المؤكد (تقدير 2007)	52.7 طن
معدل إنتاج الغاز الطبيعي (تقدير 2006)	399 ألف م3
استهلاك الغاز الطبيعي (تقدير 2006)	206 ألف م3

المصدر http://ar.wikipedia.org/wiki

2-2- المعادن

تنقسم الثروة المعدنية في ليبيا إلي:

2-2-1- الخامات المستغلة

وتتمثل في الجبس وينتشر في شرق وغرب البلاد، وملح الطعام الذي يتم استخراجه من الملاحات الطبيعية بمناطق عديدة بشمال البلاد، والترونا (كربونات

الصوديوم المائية) المنتشرة بالجنوب وتدخل في صناعة الزجاج وفي صناعة الصابون والصودا الكاوية، وخام الشب الصودى (كبريتات الصوديوم والألمنيوم) المنتشر بجنوب غرب البلاد ويستخدم في دباغة الجلود، إضافة الى وجود العديد من الصخور المستخدمة في أعمال البناء كتلك المستخدمة في صناعة الإسمنت والمنتشرة في الأجزاء الشرقية والغربية، والصخور المستخدمة في صناعة الطوب الأحمر والفخار وتنتشر من مناطق الجبل الغربي وبعض المناطق الشرقية، هذا الى جانب الرمال المستخدمة في صناعة الزجاج ويكثر تواجدها في مناطق الجبل الغربي وجنوب العاصمة طرابلس.

2-2-2- خامات غير مستغلة

وتشمل خام الحديد المنتشر في وادي الشاطئ بجنوب البلاد ويقدر احتياطه بحوالي 3500 مليون طن، هذا إضافة إلى خام الفوسفات في مناطق متفرقة بغرب وجنوب البلاد، كما بعض الخامات الأخرى في مناطق متفرقة مثل الكبريت والمنغنيز والرصاص والفحم وهى تحت الدراسة والتقصي.

- مصادر المياه

وتعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في ليبيا إذ توفر حوالي 97% من المياه المستخدمة، وتتوزع جغرافيا في المناطق الرئيسية التالية: 1-حوض سهل جفارة، 2- حوض الحمادة الحمراء وغرب سرت وسوف الجين، 3- حوض مرزق، 4- حوض الكفرة والسرير، 5- حوض الجبل الأخضر، وينحدر المنسوب العام للمياه الجوفية من 600 متر في الجنوب ويقل تدريجيا كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل إلى مستوى سطح البحر في الشمال والشمال الشرقي وبما أن ليبيا بلد شبه جاف وجاف فإن أكثر من 90% من سطح أراضي هذه الخزانات لا يتجاوز معدل تساقط الأمطار عليها عن 100 ملم سنويا، مما يدل على ضعف وقلة معدل تغذيتها، (3)، أما عن بقية المصادر فتشكل مياه الوديان نسبة 1.5% ومياه التحلية نسبة 1.5%.

سادسا- مشاكل الاقتصاد الليبي

يمكن سرد أهم المشاكل التي يعانى منها الاقتصاد الليبي على النحو التالي (4)، (5)

الصوديوم المائية) المنتشرة بالجنوب وتدخل في صناعة الزجاج وفي صناعة الصابون والصودا الكاوية، وخام الشب الصودى (كبريتات الصوديوم والألمنيوم) المنتشر بجنوب غرب البلاد ويستخدم في دباغة الجلود، إضافة الى وجود العديد من الصخور المستخدمة في أعمال البناء كتلك المستخدمة في صناعة الإسمنت والمنتشرة في الأجزاء الشرقية والغربية، والصخور المستخدمة في صناعة الطوب الأحمر والفخار وتنتشر من مناطق الجبل الغربي وبعض المناطق الشرقية، هذا الى جانب الرمال المستخدمة في صناعة الزجاج ويكثر تواجدها في مناطق الجبل الغربي وجنوب العاصمة طرابلس.

2-2-2- خامات غير مستغلة

وتشمل خام الحديد المنتشر في وادي الشاطئ بجنوب البلاد ويقدر احتياطه بحوالي 3500 مليون طن، هذا إضافة إلى خام الفوسفات في مناطق متفرقة بغرب وجنوب البلاد، كما بعض الخامات الأخرى في مناطق متفرقة مثل الكبريت والمنغنيز والرصاص والفحم وهى تحت الدراسة والتقصي.

- مصادر المياه

وتعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في ليبيا إذ توفر حوالي 97% من المياه المستخدمة، وتتوزع جغرافيا في المناطق الرئيسية التالية: 1-حوض سهل جفارة، 2- حوض الحمادة الحمراء وغرب سرت وسوف الجين، 3- حوض مرزق، 4- حوض الكفرة والسرير، 5- حوض الجبل الأخضر، وينحدر المنسوب العام للمياه الجوفية من 600 متر في الجنوب ويقل تدريجيا كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل إلى مستوى سطح البحر في الشمال والشمال الشرقي وبما أن ليبيا بلد شبه جاف وجاف فإن أكثر من 90% من سطح أراضي هذه الخزانات لا يتجاوز معدل تساقط الأمطار عليها عن 100 ملم سنويا، مما يدل على ضعف وقلة معدل تغذيتها، (3)، أما عن بقية المصادر فتشكل مياه الوديان نسبة 1.5% ومياه التحلية نسبة 1.5%.

سادسا- مشاكل الاقتصاد الليبي

يمكن سرد أهم المشاكل التي يعانى منها الاقتصاد الليبي على النحو التالي (4)، (5)

3- تتعلق المشكلة الكبرى التي يعانى منها الاقتصاد المحلى والتي تعد من أكبر التحديات التي قد تواجه تفعيل القطاع الخاص المحلى والأجنبي مستقبلا: في ضعف الخدمات المصرفية وعدم مواكبتها للتطورات العالمية وبالتالي استمراريتها على إتباع الطرق التقليدية في المعاملات المصرفية ،إضافة لوجود العراقيل التقنية المتعلقة بضعف شبكة الانترنت والتي حالت بينها وبين نجاح استخدام التقنية التي حاولت المصارف المحلية تبنيها وتطبيقها على أكمل وجه في معاملاتها المصرفية.

4- ويعتبر عدم الاهتمام بالمورد البشرى وتطويره من أهم السمات السلبية التي لازمت العاملين بجميع الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية، فلم تهتم الدولة في معظم المشاريع الاقتصادية بتتبع ومواكبة التكنولوجيا العالمية على أكمل وجه وإدخالها في العملية الإنتاجية إضافة إلى عدم تطوير وتنمية الأيدي العاملة عن طريق تكثيف الدورات التدريبية التي من الممكن أن تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للعامل الليبي.

5- يعانى الاقتصاد المحلى من العزلة العالمية وعدم الانفتاح عن الاقتصاد العالمي وهى سياسة اتبعها النظام المنهار حتى لا يواكب التطورات العالمية ولعل إقصاء القطاع الخاص مبكرا من الساحة الاقتصادية يعتبر إلى الخطوات المؤدية إلى تلك العزلة، وبالتالي ساهمت سيطرة الدولة على الاقتصاد المحلى في سهولة توجيهه بما يتناسب مع سياسة النظام السابق

6- يعاني الاقتصاد الليبي من ندرة المياه وعدم تنوع مصادرها بشكل متقارب والتي تعتبر تحديا في تحديد إمكانات تنويع النشاط الاقتصادي حيث تعتمد البلاد على المياه الجوفية بنسبة 97%. والتي تعاني من عدة مشاكل منها تركز معظم الخزانات الجوفية الكبيرة في مناطق الجنوب الصحراوية حيث محدودية الأراضي الزراعية وقلة عدد السكان، إضافة إلى استنزافها بدرج كبيرة جدا خاصة في المناطق الشمالية حيث تركز السكان والأراضي الزراعية مما أدى إلى تداخل مياه البحر وزيادة نسبة ملوحتها وبروز مظاهر التصحر.

7- أدى تدهور الوضع المائي في ليبيا إلى توقف الأنشطة الزراعية في كثير من المناطق واضطرار المزارعين إلى البحث عن أعمال أخرى إضافة إلى نقص الإنتاج الزراعي واعتماد البلاد على استيراد المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات المحلية، هذا فضلا عن

اختفاء الغطاء النباتي مما أدى إلى تناقص المراعي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الحيوانات بسبب الاعتماد الكلى على الأعلاف. كما أثر تناقص المياه في بعض المناطق إلى صعوبة تنميتها وقلة فرص الاستقرار الاقتصادي فيها.

8- محدودية الأراضي الصالحة للزراعة التي لا تتجاوز 2%. حيث تصنف المساحة الباقية (98%) كأراضي صحراوية وشبه صحراوية. وبالتالي فإن قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة يعتبر أحد عوائق التنمية الزراعية في البلاد.

9- نقص الأيدي العاملة الوطنية بشكل عام. والماهرة منها بشكل خاص. ويرجع ذلك الى عدة أسباب من بينها سوء مدخلات التعليم. بسبب التعليم الفني والمهني يلقى بالرغم من أهميته الكبيرة في توفير العناصر المدربة من القوى العاملة التي تحتاجها المؤسسات لاقتصادية بشتى أنواعها إلا أنه شهد إهمالا كبيرا في ليبيا وخاصة في السنوات الأخيرة تمثلت في إلغاء البعض منها وضعف المدخلات التعليمية للباقي منها وعدم مواكبتها إلى التطورات العالمية مما أدى إلى ضعف مخرجاتها وبالتالي تخريج كوادر تفتقر الى المهارة الفنية. كما تكمن المشكلة الأخرى في عدم وجود توازن بين خريجي مؤسسات التعليم المهني والفني وسوق العمل المحلى بسبب فشل الكثير من مشاريع التنمية الاقتصادية من جهة مثل مشاريع التنمية الزراعية. وقلة إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة بشكل جديدة تستوعب الخريجين الجدد من ناحية أخر.

10- تهميش القطاع الخاص. وتتمثل: في تقييد القطاع الخاص وعدم إعطائه دورا أكبر لتوسيع أنشطته من ناحية وانعدام ثقته بالدولة إضافة إلى انتشار الرشوة كوسيلة للفوز بالعطاءات المتمثلة في تنفيذ المشاريع وعدم وجود الرقابة على استكمال المشاريع وفق الضوابط المعمول بها والمتفق علها مسبقا في بنود العقود الموقعة بين الشركات المحلية المنفذة من جانب والدولة من جانب أخر كما إن عدم الاستقرار السياسي للبلاد لم يشجع جدب رأس المال الأجنبي مما شكل عامل طرد له ليبحث عن استثمارات أكثر ضمانة في دول أخرى مستقرة سياسيا. إن سياسة تهميش القطاع الخاص وشل نشاطه والقضاء عليه نهائيا في بداية الثمانينيات من قبل النظام المنهار خلفت أثارا سيئة على المجتمع الليبي فقد صنعت هذه السياسة من الدولة المسيطر الوحيد على جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية وبالتالي انعدام الإبداع وحب التطوير

والمتمثل بالدرجة الأولى في تبنى تجارب الدول المتقدمة والذي يعتمد فيها بالدرجة الأولى على قطاعها الخاص, مما جعل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الليبي يعيشون عالة على الدولة وأجهزتها الحكومية فأصبح الهم الوحيد للمواطن الحصول على قوت يومه المتمثل في صدقات السلع التموينية المدعومة من الدولة إلى درجة أصبح فيه ما نسبته 85% من المواطنين الليبيين يتقاضون مرتبات حكومية, وهذا بدوره زاد من إثقال كاهل الميزانية العامة, في حين يتجه فيه المواطنين في دول العالم المتقدم إلى الاعتماد الكلى على القطاع الخاص لنجاحه وضمان مردوده المالي لمواكبته للتطوير والتحديث.

11- مشكلة البطالة: يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى ابتعاد الشباب من هم في سن العمل عن ممارسة العمل اليدوي والعضلي والذي يعتبر سمة متشابهة في معظم الدول المتخلفة، حيث يصل عدد العاطلين عن العمل من الشباب إلى ربع مليون عاطل، في حين تصل العمالة الوافدة إلى مليوني عامل تقريبا يحصل جلهم تقريبا على فرص عمل بشكل دائم مما يمكنهم من ضمان بناء أساسيات مستقبلهم في بلادهم وضمان معيشتهم وحياتهم مقابل ما يتقاضوه من أجور.كما يرجع سبب البطالة إلى تزايد عدد خريجي المؤسسات التعليمية من ناحية وعدم حدوث تنمية ملحوظة في القطاع الاقتصادي بحيث يمكن أن تستوعب هؤلاء الخريجين وبشكل مستمر. وتبع ذلك اتخاذ النظام لحلول تلفيقية وغير مدروسة كحل لهذه المشكلة كتكديس أعداد كبيرة من الباحثين عن عمل في المرافق الخدمية بشكل لا يتناسب مع طاقتها الاستيعابية الفعلية، وبالتالي زيادة الضغط على الميزانية العامة التي أصبحت ملزمة لدفع مرتباتهم وبدون مقابل إنتاجي.

12- ضعف القدرة الاستيعابية سواء المتعلقة بحجم السوق المحلية وعدم نضوجها وتطورها لعدة أسباب من أهمها انخفاض مستوى دخل المواطن المعتمد على مرتبات الدولة وبالتالي قلة الإنفاق واقتصاره عند غالبية فئات المجتمع على الحاجيات والمتطلبات الضرورية، كذلك ضعف القدرة الاستيعابية المتعلقة بوجود مؤسسات استثمارية محلية أو أجنبية لانعدام توافر عوامل الجذب لهذه الشركات بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل الكثير من المشاريع القائمة وانعدام جدواها الاقتصادية.

13- أدى انخفاض مستوى الدخل وارتفاع مستوى الضرائب والأنظمة الإدارية المعقدة إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في الكثير من مدن البلاد والمتمثلة في الكثير من الأنشطة الاقتصادية غير المرخصة، وبالتالي عدم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي والتي من الممكن أن تلعب الأنشطة القانونية منها دورا هاما في الاقتصاد المحلي إذا ما تم تقنينها والاهتمام بها من أجل تطويرها.

سابعا- الرؤية المستقبلية للاقتصاد الليبي ومتطلبات تحقيقها

تسعى الحكومة الليبية إلى وضع خطة طويلة الأجل للوصول بالاقتصاد الليبي إلى الوضع المأمول، وقد تمتد إلى 2022، والتي بدورها ستنقسم إلي مرحلتين تمتد الأولى إلى العام 2015 والمرحلة الثاني على المدى الطويل حتى العام 2020، ومن المفترض أن تركز الدولة في خطط المدى القصير على البنية التحتية الأساسية للمجتمع وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن والرفع من مستوى المعيشة، بينما تمثل أهم ملامح الخطة متوسطة المدى إرساء قواعد بناء اقتصاد المعرفة والتحول التدريجي لمجتمع ابتكاري معرفي والإدارة الرشيدة لاستخدامات الأراضي والموارد الناضبة، وتتمثل الرؤية التنموية لخطة طويلة المدى في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، واستدامة الميزة التنافسية، وتعميق درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحول البنية الاقتصادية من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط الخام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية والصناعية و الخدمية (7).

و يسعى المهتمون بالتخطيط الاقتصادي في ليبيا إلى التركيز على الاقتصاد الخدمي باعتماده إضافة للخدمات على قطاعات الإنتاج، خاصة في مجالات الصيد البحري والصناعات القائمة عليها, والمنتجات الكيماوية والبتروكيمياوية والصناعات القائمة عليها، إضافة إلى تطوير بعض الصناعات غير النفطية التي تتوافر خاماتها محليا مثل صناعة مواد البناء وبعض المنتجات الغذائية والمعدنية، ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية ما يلي (8):

1- العمل على توفير الأمن والاستقرار السياسي.

2- العمل على رسم الخطط التنموية اللازمة للتنفيذ.

3- العمل على تحسين جودة الإنفاق العام وأهمية إقرار ميزانيات متوازنة بما يخدم مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- إيجاد أدوات و مؤسسات لاستثمار دخل النفط، بما يضمن تحقيق عوائد مجزية ومستمرة ويحقق أهداف الرخاء ويحافظ على حق الأجيال القادة في ثروة البلاد.

5- التحول في دور الدولة من دولة ريعية راعية، إلى دولة تسييرية منظمة.

6- تطوير مصادر بديلة للنفط في الحصول على الطاقة وتشمل هذه المهمة الاهتمام والبحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والماء، الطاقة النووية للأغراض السلمية (في مجال توليد الكهرباء، الأغراض الطبية، المواصلات والنقل وغيرها).

7- الاهتمام بقطاع السياحة باعتباره قطاع واعد في ليبيا يتمتع بميزة نسبية وقدرة تنافسية عالية في المنطقة، وقادر على تحقيق عوائد مالية كبيرة في غضون سنوات قليلة في حالة الاستغلال الأمثل.

8- تحويل ليبيا إلى دولة منتجة للخدمات (بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية)، وذلك عن طريق التركيز على تجار العبور، المناطق الحرة، الاستثمار البشري، إضافة إلى إمكانية تأسيس مركز مالي دولي في ليبيا تتوفر فيه مقومات المنافسة دوليا عند تطوير وتحديث القطاع المصرفي الليبي.

9- تقليص دور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات باستثناء الوظائف السيادية للدولة والمتمثلة في: العدل، الأمن العام، الدفاع، العلاقات الخارجية، المالية العامة، التخطيط، وحماية البيئة.

10- تشجيع القطاع الخاص في عمليات التصدير والاستيراد وتوزيع السلع والخدمات مثل المصانع والمزارع والمواصلات والنقل والاتصالات، المصارف، التأمين، وتوزيع الوقود والأنشطة الاجتماعية، والصحة والتعليم وخدمات الكهرباء، والبناء والإعمار، وقطاع السياحة وغيرها من الأنشطة غير السيادية.

11- سرعة دعوة الشركات الأجنبية المتعاقد معها سابقا لاستكمال مشاريع البنية التحتية الأساسية كالمطارات والموانئ والسكك الحديدية، والكهرباء، والمرافق المتكاملة.

12- أهمية قيام الدولة بدور أساسي في مجال التعليم وكذلك في مجال الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي، مع السماح للقطاع الخاص بدور مكمل في هذين المجالين.

ثامنا- تحديات تنفيذ الرؤية الجديدة للاقتصاد الليبي

هناك عدة تحديات من المحتمل أن تقف عائقا لتنفيذ الرؤية المستقبلية للاقتصاد الليبي ومنها علي سبيل المثال:

1- تدني درجة الوعي لدى المواطن الليبي لاعتماده طوال فترة النظام السابق على الدولة في تلبية جميع احتياجاته، مما أدى إلى سيطرة المفاهيم والقيم السلبية في التعامل مع المال العام، وبالتالي فأن هذه التغيرات الهيكلية والتشريعية الكبرى تحتاج برنامج توعوي مكثف لتغيير هذه المفاهيم.

2- نظرا لأن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هم من دوى الدخل الثابت والمحدود، فإن أي إجراءات تمس بآلية حصولهم على السلع والخدمات ستوثر على مستوى معيشتهم مما يجعل منهم أداة مقاومة لتنفيذ هذه الرؤية.

3- عدم ضمان استقرار سوق النفط واحتمال تعرض أسعاره للانخفاض السريع في أي وقت. الأمر الذي سينعكس سلبا علي مواصلة تنفيذ هذه الرؤية ويحدد من مصداقيتها مستقبلا.

4- ضرورة مراعاة ومواكبة المتغيرات والمعايير الدولية ومتطلبات العولمة واشتراطات العمل مع المنظمات والمؤسسات الدولية في كافة المجالات.

النتائج:

من خلال العرض السابق يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة:

1- يتضح من خلال عرض المقومات الطبيعية للبلاد بأنها قادرة أن تحقق تطورا اقتصاديا في عدة مجالات كالصناعات النفطية والسياحة والخدمات، بينما تقف الظروف المناخية وقلة مساحة الأراضي الزراعية ونقص المياه الجوفية عائقا أمام التنمية الزراعية فيها.

2- بالرغم من توافر الموارد المالية طيلة السنوات الماضية والتي كانت من الممكن أن تبنى اقتصادا قويا ومتنوعا للبلاد، إلا الاقتصاد الليبي لم يحقق التقدم المنشود ويمكن تفسير ذلك بتفشي الفساد وإهدار المال العام.

3- هناك اتجاه قوى من الجهات المسؤولة بالبلاد على التخلص من سيطرة قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل والاتجاه إلى تنويعه بقدر المستطاع.

4- تسعى الدولة جاهدة إلى إشراك القطاع الخاص المحلى والأجنبي كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد المحلى مما يعنى بأن عمليات التطوير تسير في الاتجاه الصحيح.

5- هناك الكثير من التحديات التي قد تعيق تنفيذ الرؤية المستقبلية للاقتصاد الليبي ومن أجل القضاء عليها لابد من تغير ثقافة المجتمع المرتكزة على الاعتماد الكلى على الحكومة في تلبية جميع احتياجاتهم.

التوصيات:

هناك مجموعة من التوصيات التي يجب أخدها بعين الاعتبار من أجل بناء اقتصاد أكثر قوة وتماسك وهي:

1- الاهتمام بإجراء الأبحاث المستمرة المتعلقة بالاقتصاد المحلي ودعوة الخبراء المحلين والأجانب من أجل تكوين قاعدة بيانات قوية يمكن الاعتماد والارتكاز عليها.

2- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في عملية إشراك القطاع الخاص في بناء الاقتصاد.

3- ضرورة رسم خطط تنموية واضحة المعالم للسير في الطريق السليم.

4- وضع آلية علمية كخطة طويلة المدى من أجل التخلص من سيطرة قطاع النفط كمصدر وحيد للدخل.

5- دعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال السياحي.

6- الاهتمام وبشكل سريع بقطاع الاتصالات تحسين الخدمات المصرفية باعتبارهما أحد عوامل نجاح الاستثمار الأجنبي.

7- التخلص من البيروقراطية والمركزية في صنع القرارات.

المراجع:

(1)- الهادي أبو لقمة، سعد القزيري: الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 1 طرابلس، 1995.

(2)- المرجع السابق.

(3)- عبد القادر الرابطى: تقرير عن ملامح وأفاق إدارة المياه بليبيا، 2010.

(4)- أحمد المبروك أبولسين: مدى قدرة القطاع الخاص على تملك وإدارة الوحدات الاقتصادية، مجلة الساتل، 2010.

(5)- مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي، صحيفة مصارف، السنة الأولى، العدد صفر 2012.

(6)- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1999.

(7)- شركة ليبيا الجديدة المحدودة، صحيفة ليبيا الجديدة، العدد 88 لسنة 2012.

(8)- مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي، صحيفة مصارف، مصدر سابق.